وجهة النظر الاسرائيلية « كمكان دائم يشكل مع مدينة رفح بلدية واحدة » اخذت تعمل لتعميم التجربة على جميع مخيمات القطاع والضفة الغربية بقصد تصفية اللاجئين متذرعة بحجة تطوير وانعاش المخيمات . ومن الجدير بالذكر ان عدد السكان في بعض المخيمات وخاصة في قطاع غزة يفوق في حالات كثيرة عدد السكان في المدن التي تضم اليها . مثل مخيم رفح الذي يبلغ تعداد سكانه ٤٠ الفا بينما يبلغ عدد سكان المدينة ١٠ آلاف فقط ، او مخيم جباليا الذي يصل تعداد سكانه الى ٣٤ الف نسمة ، سيضم ١٢ الف من سكانه الى المجلس القروي لبلدة بيت لاهيا التي يبلغ عدد سكانها نحو ستة آلاف نسمة ، بينما سيضم بقية سكان المخيم ٢٢ الفا الى قرية جباليا . كان مخيم الشاطىء لوقوعه بالقرب من مدينة غزة المخيم الذي اصطدمت به التجربة الاسرائيلية بعنف ، وادت مع مجموعة عوامل اخرى الى استقالة رئيس بلدية غزة احتجاجا على خطوات التصفية . يبلغ عدد سكان هذا المخيم ٢٦ الف نسمة ، وتعتزم سلطات الاحتلال نقل قسم من سكانه خلال العام القادم الى مبان جديدة تتسع لالف عائلة تقع على تلة الشيخ رضوان شرقي المخيم . عند منتصف شهر اوكتوبر اعلن حاكم منطقة قطاع غزة ضم المخيم الى مدينة غزة ، وارسلت دعوات الى ٢٥٠ شخصا من سكان المخيم لحضور اجتماع يعقد في مدرسة فلسطين في غزة دون ان يحاط المدعوون علما بماهية الاجتماع ، وقد فوجىء الكثيرون منهم عندما علموا بأن قائد قضاء غزة المقدم ي. هيني قد دعا لهذا الاجتماع بغرض انتخاب لجنة محلية « للمشاركة في تطوير المخيم » وقد بدأ قسم من المجتمعين يحتج على فكرة اجراء انتخابات بيد ان المقدم هيني اصر على موقفه ودعاهم لترشيح اسماء من بينهم ، وتحت وطأة الضغط تم ترشيح ٢٠ شخصا ، ونودي على كل شخص مرشح الى المنصة لكي يقف امام المجتمعين بغرض التعرف عليه ! وانتهت مهزلة الانتخابات التي وصفتها وسائل الاعلام الاسرائيلية بـ « السابقة الديمقراطية » داخل المخيمات ، بفوز سبعة اشخاص في اللجنة المحلية لادارة المخيم .

اقالة الشوا : وسط هذا الجو اصدر قائد منطقة القطاع يتسحاق فونداق في ٧٢/١٠/١٤ تعليمات لبلدية غزة بضم مخيم الشاطىء اليها وتقديم الخدمات للمخيم اسوة بالمخيمات الاخرى التي الحقت بالمجالس المحلية والمجالس البلدية في قطاع غزة والضفة الغربية . وقد طلب الشوا من قائد المنطقة تأجيل سريان مفعول التعليمات حتى يتسنى لاعضاء البلدية ووجهاء مخيم الشاطىء دراسة الموضوع ووافق قائد المنطقة على ذلك . ومن الجدير بالذكر هنا ان سلطات الاحتلال قد تذرعت عند فرضها ضم مخيم الشاطىء لبلدية غزة بأنها تستكمل بذلك اجراء كان الحاكم المصري للقطاع قد اصدره في عام ١٩٦٦ وان اندلاع حرب حزيران قد حال دون تنفيذ الاجراء ، اما بالنسبة لبقية المخيمات سواء في القطاع ام الضفة فانها تتمسك بذرائع اخرى مثل تحسين اوضاع المخيمات ... وجاء رد المجلس البلدي لمدينة غزة بالرفض الكامل لمخطط ضم مخيم الشاطىء الى المدينة ، وقد تشكل الرد من الملاحظات الاربع التالية: « (١) ان المنطقة التي اضيفت الى منطقة اختصاص البلدية بمقتضى القرار رقم ٢٦ بتاريخ ٦٦/١٢/١٥ هي معسكر اللاجئين المعروف باسم معسكر الشاطىء. (٢) اننا نرى ان اضافة تلك المنطقة في حينه لبلدية غزة كانت تستهدف بعدا جغرافيا فقط دون ان يكون لها اي ابعاد او مفاهيم اخرى او مفهوم آخر . (٣) ان تقديم الخدمات في هذا المعسكر كما في كل معسكر آخر للاجئين هو من صميم مهام واختصاص وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الدولية التي انشأتها الجمعية العمومية للامم المتحدة للقيام بهذا الغرض . (٤) اننا نرى ان اي تغيير في وضع المعسكر او في علاقة وكالة غوث اللاجئين به من شأنه ان يحدث ابعادا سياسية واجتماعية كبيرة تتعلق بصميم القضية الفلسطينية وبالقانون الدولي العام وبحقوق اللاجئين الفلسطينيين وبقرارات الامم المتحدة في شأنهم ، واستنادا الى كل هذه الحقائق مجتمعة فان المجلس البلدي لمدينة غزة يرى انه لا يستطيع مطلقا وباي حال ان يتخذ اي اجراء من شأنه المساس بحقوق اللاجئين الفلسطينيين او تحديد مصيرهم او العبث بعلاقاتهم بوكالة الغوث الدولية ، كذلك فان المجلس البلدي لمدينة غزة اذ يؤمن بضرورة تحسين الاوضاع والاحوال المعيشية لجميع الاخوة والاهل الفلسطينيين المقيمين في معسكرات اللاجئين طالما ظلت قضية فلسطين معلقة دوليا وسياسيا فانه يؤمن ايضا بأن هذه المهمة يجب ان تظل منوطة بوكالة الغوث الدولية حسب قرارات الجمعية العمومية لهيئة